تقدير دالة الطلب على السولار و البنزين في السوق الفلسطينية

د.ابراهيم خليل عليان

جامعة القدس المفتوحة- فلسطين

الملخص

يهدف البحث الى تقدير دالة الطلب على مشتقتي البنزين والسولار في السوق الفلسطينية عن طريق تحليل الانحدار البسيط (Regression Analysis)، من خلال اقتراح النموذج اللوغريتمي لتقدير دالة الطلب، ومن ثم اختبار بعض الفرضيات المصاحبة لهذا التقدير مثل العوامل المؤثرة في الطلب في السوق الفلسطينية المائزة احصائيا من بين جميع العوامل المؤثرة نظريا في الطلب، وكذلك الفرضيات المتعلقة بالمرونة.

وقد استنتج البحث ان العوامل المؤثرة في الطلب على السولار هي: سعر السولار، سعر السيارات التي تعمل بالسولار(كسلعة مكملة)، الدخل المتاح بالشيكل وعدد السكان،توافقت الاشارات لمعاملات هذه المتغيرات مع النظرية الاقتصادية،خالفت مرونة الطلب باشكالها الثلاث (السعرية، التقاطعية، الدخلية) النظرية الاقتصادية الطلب مرن في الحالات الثلاث الا في حالة سعر البنزين السلعة البديلة الغير مائز احصائيا .

اما العوامل المؤثرة في الطلب على البنزين هي: عدد السكان و اسعار السيارات اسعار السيارت التي تعمل بالبنزين اما بقية العناصر فلم يثبت تمايزها الاحصائي على مستوى ثقة 5% ، توافقت الاشارات لمعاملات هذه المتغيرات مع النظرية الاقتصادية ما عدا اشارة سعر السولار(السلعة البديلة) ، وافقت مرونة الطلب السعرية والتقاطعية بالنسبة لسعر السلعة البديلة الفرضية الاساسية بينما خالفت مرونة الطلب التقاطعية بالنسبة لسعر السيارات و الدخلية النظرية الاقتصادية فكان الطلب مرنا في الحالتين .

وقد اوصى البحث بما يلي: – على المدى الطويل استيراد النفط الخام بدل المشتقات الجاهزة لتوفير الفروقات العالية بين سعر النوعيتين، ايجاد جهاز رقابي اكثر فاعلية على تسعير و كميات المشتقات النفطية المستهلكة في الاراضي الفلسطينية ،البدء بتحويل بعض اتجاهات استهلاك البنزين و السولار مثل السيارات الى استهلاك الغاز، تشجيع الافكار الخلاقة فيما يخص ابحاث البدائل النفطية في ضوء تنامي الابحاث حول الطاقة البديلة وفي طور توقعات انحسار حقبة النفط ،اعادة النظر باتفاقية باريس (كتطلع) وخصوصا فيما يتعلق بموضوع المشتقات النفطية.

Abstract

The research aimed to estimate the demand function of the diesel and gasoline in the Palestinian market, by the regression analysis, using the logarithmic formula, then

testing the hypotheses of this estimation accompany to this estimation like the factors that affects this demand in Palestinian market that significant from all factors that theoretically affects the demand , also test the hypothesis about the elasticity .
The research concludes that the factors affects the diesel demand in Palestinian market is : diesel price of diesel cars , the disposable income, and the population . All expected signs of the factors is agreed with the theory .All kinds of elactisties are violated with the theory .
It conclude too :the factors that affects the gasoline demand is: population, gasoline cars prices only , other factors is not significant at 5% confidence level .All factors signs except the diesel price is true with the theory . All kinds of elactisties are violated with the theory.
The research recommends : on the imports the raw petrol instead of Oil derivatives , Create a regulatory system in Palestinian lands , starting Convert consumption trends from fuel to natural gas , encourage the new ideas in Alternative Energy , And Alters back to the Paris economic Convention .

الباب الأول : المقدمة

تمهيد :

تشكل مشكلة الطاقة وخصوصا النفطية منها مشكلة للدول المصدرة للنفط و للدول المستوردة له على حد سواء .فبينما يشكل النفط العائد الأساسي او الكبير في صادرات الدول المصدرة للنفط والعصب الأساسي في خططها التنموية . فإنه بالنسبة للدول المستوردة له يشكل الضاغط الأساسي على فاتورة مشترياتها وعلى ميزانها التجاري ، ومن نافلة القول أن ذلك يؤثر على سلة استهلاك الفرد وإمكانياته الشرائية في الدول النامية خصوصا .

في الحالة الفلسطينية التي تصنف من الدول النامية المستوردة بالكامل للمحروقات فإن فاتورة المحروقات تشكل نسبة مرتفعة من مجمل فاتورة المدفوعات (بلغت حوالي 27% من مجمل فاتورة المفوعات لعام 2004) .

مما يزيد الطين بلة في الحالة الفلسطينية هو أن الأراضي الفلسطينية تستورد المشتقات النفطية أو المحروقات وليس النفط الخام ، كذلك فإنها تستورد هذه السلع حصرا من دولة الكيان الصهيوني التي تستخدم هذه الحاجة في كثير من الأحيان كورقة ضغط سياسي و اقتصادي على الفلسطينيين .

من هنا تبرز أهمية دراسة هذا الحقل و الوصول إلى صيغ إقتصادية كدالة الطلب على المشتقات النفطية تعزيزا و إثراءا للدراسات المستقبلية و التخطيط الاقتصادي والتنموي السليم .

واقع بيئة الطلب على مشتقات النفط :

أولا : أن النمو السكاني في فلسطين مستقر و يعتبر من المعدلات العالية جدا في العالم حتى على مستوى معدلات النمو العالية في الوطن العربي فهو أعلى من المعدل (معدل النمو في العالم العربي لعام2004 كان 2.60%) وهو أعلى بأكثر من الضعف من معدل النمو السكاني في البلدان النامية الذي سجل في سنة 2004 معدلا هو 1.9 % ، اما بمقرانته بمعدل النمو العام للسكان والحديث هنا أيضا عن سنة 2004 التي سجل فيها معدل النمو 1.1 أي بحوالي 3 أضعاف . مؤتمر العمل العربي(2008)

ثانيا : يسجل على استهلاك البنزين والسولار في السوق الفلسطيني ما يلي :

البنزين :

– أن الفرق في الطلب على البنزين تبعا للاختلاف بين أرباع السنة غير موجود . – إتجه الطلب على البنزين إتجاها تنازليا بين سنوات 1999 إلى سنة 2001 ، ربما بسبب التعقيدات المرافقة لأحداث الانتفاضة الثانية من فرض حظر طويل للتجوال لفترات طويلة وحظر السير على الطرقات للمركبات الخاصة ، حيث إنخفض معدل الأستهلاك الشهري من هذه السلعة من 24.58 لتر/أسرة ليصل 20لتر /أسرة ، ثم عاد ليقفز الى 39 لتر/ أسرة عام 2003 ربما بسبب إستقرار الحواجز العسكرية و ضرورة الدوران في طرق فرعية طويلة حولها ، مثال ذلك : المسافة بين بلدة الرام وبلدة بير نبالا في محافظة القدس الشريف حوالي 2 كم بسبب الجدار والحواجز أصبحت الطريق بينهما تصل الى 45 كم .

– أما عن الفترة من 2004 إلى 2008 فقد هوى هذا المعدل ليحوم حول 10 لتر/ أسرة بإتجاه مستقر .

-بالنظرة الأجمالية فإن معدل طلب الفرد لهذه السلعة قد إنخفض بشكل ملحوظ وبنسبة كبيرة في هذا العقد في السوق الفلسطيني .

السولار : يسجل على استهلاك السولار ما يلي :

– يشترك مع البنزين في الملاحظة الأولى المذكورة سابقا .

– شهد معدل نمو الطبيعى على السولار طفرتين ايجابية بمعدل 122.5+ % في الربع الأول سنة 2004 ، وأخرى سلبية في الربع الثالث من سنة 2005 بمعدل 71.42 – % .

– يسجل إستقرار في حصة الأسرة من هذه السلعة إذا إستثنينا الحالتين السابقتين. فهذه الحصة الشهرية حامت حول 3 لتر/ أسرة .

– ربما يرجع هذا الإستقرار إلى أن هذا النوع من الوقود يستخدم عادة بشكل أساسي في المواصلات العامة و بعض المشاريع الصناعية و عليه فإن الطلب عليه غير مرن و اقل مرونة من الطلب على البنزين الذي يستخدم عادة في المواصلات الخاصة .

– بالمجمل فإن معدل إستهلاك الأسرة من هذه السلعة سجل هو الآخر تراجعا خلال هذا العقد .

ثالثا : من بيانات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك الفلسطيني (CPI) نلاحظ ما يلي:

–بدأ المؤشر عند 120.34 سنة 1999 و واصل إرتفاعه إلى أن وصل إلى 169.91 سنة 2008 .

– سجل التغير على المؤشر اتجاه تصاعديا دائما باختلاف النسبة .

– لم تصل نسبة التغير في المؤشر خلال العقد الماضي الى 4 % إلا في السنين التالية : 2000 ، 2005، 2006

– بالمجمل فإن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية يرتفع بحوالي 4% سنويا

رابعا : من بيانات أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية نسجل الملاحظات التالية :

(ملاحظة : الحديث هنا بالأسعار الفعلية حسب سنة 2007 كسنة أساس)

– أن معدل الأسعار خلال العقد الماضي قفز بوتيرة مضطربة للأعلى و بنسب مختلفة ما عدا سنة 2001 الذي شهد شبه استقرار في الأسعار .

– يستثنى من الأرتفاع المتواصل للاسعار سنة 2001 و اواخر سنة 2008 حيث هوت السعار بتأثير نقص الطلب بسبب الأزمة المالية العالمية .

– التقلبات المتواصلة في السعر تبعا للظروف السياسية الغير مستقرة في بلاد منابع النفط كما اسلفنا والتأثيرات العالمية الأخرى .

– بالمجمل فإن هذا العقد شهد زيادة كبيرة جدا باسعار النفط إذا إستثنينا هبوط الأسعار الحاد أواخر العام 2008 .

خامسا : اما حول نصيب الفرد الفلسطيني من مجمل الدخل المتاح ، نسجل الملاحظات التالية :

– تراجع كبير في معدل نصيب الفرد من الدخل المتاح , حيث نلاحظ ان هذا التراجع بحوالي الربع في سنة 2008 عما كان عليه سنة 1999 .

– ثبت هذا التراجع لتكون المحصلة صفرا سنة 2004 .

– بدأ معدل نصيب الفرد بالارتفاع بشكل جيد في 2004 و 2005 الذي سجل فيه قفزة كبيرة بأكثر من 10 % .

– عاد التراجع السلبي في معدل النمو في العام 2007 الذي سجل نموا سالبا .

– المعدل الخاص بالعام 2008 ما زال في طور التنبؤات .

– اذا ما ربطنا هذه النتائج بالنتائج المتعلقة بمؤشر الاستهلاك العام نصل الى صورة قاتمة بشان قدرات الانسان الفلسطيني الاقتصادية .

سادسا : اتفاقية باريس

ينص البند الثاني عشر من الاتفاقية على ان الفارق في سعر البنزين النهائي للمستهلك الفلسطيني يجب ان لا يقل باي حال عن 15% من السعر للمستهلك (الاسرائيلي)، وللسلطة الفلسطينية الحق في تحديد أسعار بقية المشتقات النفطية في مناطقها ما عدا البنزين.

كذلك يكمل هذا البند أنه اذا كان مستوى البنزين المصري يتطابق مع المواصفات المطلوبة سيتم السماح باستيراد البنزين المصري.

في مجال المقاييس تحدثت الاتفاقية عن المقاييس الواجب توافرها في المشتقات النفطية المصرية والأردنية على انها تلك المقاييس الموجودة في دول الاتحاد الأروبي و الولايات المتحدة التي وضعت معاييرها حسب الظروف الجغرافية لأسرائيل و قطاع غزة و الضفة الغربية .

في نفس البند تتحدث الاتفاقية على انه في حالة توفر هذه المقاييس المذكورة يسمح بالاستيراد اما في حالة عدم توفر هذه المقاييس او توفر بعضها دون الاخر فسيتم احالة طلب الاستيراد للجنة من الطرفين على ان اعطاء قرارها خلال ستة اشهر .

واضافت الاتفاقية شرطين اضافيين لاستيراد البنزين حصرا و هما :

ضرورة تمييز البنزين المستورد بلون مختلف عن اللون الموجود في الاسواق المحلية ، وكذلك ضرورة اتخاذ السلطة الفلسطينية كافة الاجرائات الضرورية لمنع تهريب هذا البنزين المستورد الى السوق (الاسرائيلية) .الطباع (2005) من نصوص الاتفاقية التي

اوردناها اعلاه نجد ان هذه الاتفاقية حصرت المصدر الرئيسي للمشتقات النفطية فقط في دولة الكيان الصهيوني واي محاولة للاستيراد حتى من دول الجوار محكومة باجرائات جودة معقدة والية عمل لجان لفترة طويلة تجعل المستورد يعزف عن هذه العملية تجنبا للتعقيدات .

اما في مجال البنزين فان تحديد السعر الدارج في السوق الفلسطيني و ربطه بالسعر الدارج في الجانب الاخر وان كان له ما يبرره من منع للتهريب الا انه قسمة غير عادلة وتثقل كاهل المواطن العادي بسبب اختلاف مستويات الدخل بين السوق المحلي والسوق في الجانب الاخر .

الباب الثاني : مدخل الى الدراسة

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تقدير دوال الطلب على المشتقات النفطية (السولار، البنزين) في السوق الفلسطينية باستخدام طريقة الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة العوامل التي تؤثر في استهلاك النفط ومشتقاته ، ومعرفة مرونة الطلب لهذه المشتقات في السوق الفلسطيني .

أهمية الدراسة:

في ضوء الشح في الدراسات على هذه الحقل في السوق الفلسطيني (حسب تحرينا) تكمن أهمية هذه الدراسة في تقديرها لدالة الطلب على المشتقات النفطية في السوق الفلسطينية, ومعرفة العوامل المؤثرة فيه و مروناته المختلفة ، كذلك إمكانية استخدام هذه النتائج للتخطيط و الدراسة المستقبلية لهذا القطاع مما يفيد التخطيط التنموي و الاقتصادي مستقبلا

فرضيات الدراسة :

أولا :الفرضيات المتعلقة بالتمايز الاحصائي للعوامل المؤثرة في الكمية المطلوبة

تكون الفرضية على النحو التالي:" هناك فروق ذات دلالة احصائية على وجود تمايز احصائي لكل من سعر المشتقة النفطية ،الدخل، سعر السلعة البديلة لها وسعر السلعة المكملة لها في تحديد الكمية المستهلكة من المشتقة النفطية .

ثانيا : الفرضيات المتعلقة بالعلاقة بين العوامل المؤثرة في الكمية المطلوبة مع الكمية المطلوبة .

هناك فروق ذات دلالة احصائية على وجود علاقة عكسية ما بين الكمية المطلوبة من المشتقة النفطية وأسعارها و الكمية المطلوبة من المشتقة النفطية اسعار السلعة المكملة لها "

ثالثا: الفرضيات المتعلقة بالمرونة :

1 – مرونة الطلب السعرية :هناك فروق ذات دلالة احصائية على ان القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية للمشتقة النفطية اقل من 1 صحيح .

2–مرونة الطلب التقاطعية : هناك فروق ذات دلالة احصائية على ان قيمة مرونة الطلب التقاطعية للكمية المطلوبة من المشتقة النفطية بالنسبة لسعر السلعة البديلة لها موجبة واقل من واحد صحيح، وان قيمة مرونة الطلب التقاطعية للكمية المطلوبة من المشتقة النفطية بالنسبة لسعر السلعة المكملة سالبة واقل من واحد صحيح .

3–مرونة الطلب الدخلية : هناك فروق ذات دلالة احصائية على ان قيمة مرونة الطلب الدخلية اقل من واحد صحيح .

الباب الثالث : الأطار النظري و الدراسات السابقة

الأطار النظري للدراسة :

*** تعريفات مهمة**

الطلب : هو اقصى كمية يرغب المستهلك في شرائها من سلعة ما مع توفر المقدرة على شراء تلك الكمية و ذلك حسب دخل ذلك المستهلك و مستوى سعر تلك السلعة مع اخذ العوامل الاخرى المؤثرة في الكميات المطلوبة بعين الاعتبار، وتسمى الرغبة المقرونة بالمقدرة على الشراء الطلب الفعال . (القدس المفتوحة ،2000) .

الطلب الفردي : وهو الطلب على مستوى الفرد/المستهلك الواحد او الوحدة الاستهلاكية الواحدة(اسرة مثلا) و يبين هذا العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة و سعر هذه السلعة مع بقاء العوامل الاخرى المؤثرة في الطلب ثابتة .(المرجع السابق)

طلب السوق : هو طلب جميع المستهلكين في مجتمع ما على سلعة معينة ، ويبين العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة من قبل جميع المستهلكين في السوق و سعر هذه السلعة ، مع افتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة في الطلب . (المرجع نفسه) .

***قانون الطلب :**

يهتم قانون الطلب بمعرفة كيفية تغير الكمية المطلوبة من قبل المستهلك لسلعة ما عند تغير سعر تلك السلعة و ينص على ان العلاقة ما بين الكمية المطلوبة من سلعة ما و سعر تلك السلعة علاقة عكسية مع افتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة في الطلب. (Rynolds ,1973) .

***العوامل الاخرى المؤثرة في الطلب :**

ذوق المستهلك ،الدخل، أسعار السلع البديلة ، أسعار السلع المكملة،توقعات المستهلك للتغير في سعر السلعة(القدس المفتوحة،2000)

***التغير في الكمية المطلوبة مقابل التغير في الطلب**

– التغير في الكمية المطلوبة : هو الانتقال من نقطة لأخرى في جدول الطلب او على طول منحنى الطلب نتيجة لسبب وحيد هو تغير سعر السلعة . (المرجع نفسه).

– التغير في الطلب : ان التغير في الطلب نفسه هو عبارة عن تغير موقع منحنى الطلب ، اي ان منحنى الطلب ينتقل من مكانه الى اليمين في حالة زيادة الطلب ، او الى اليسار في حالة انخفاض الطلب ، و ينتج هذا التغير في الطلب عن تغير احد العوامل الاخرى عدا سعر السلعة المؤثرة الكميات المطلوبة و الواردة في البند السابق .

*** نظرية المستهلك :**

تهدف هذه النظرية تكوين وصف لرغبة المستهلك مع منحنى طلب المستهلك . يفترض في هذه النظرية ان كل شيء يتم شرائه يتم استهلاكه بالضرورة الا اذا كانت السلعة راسمالية تستخدم كعامل انتاجي ، وتتحقق منفعة المستهلك من خلال استهلاك السلع والخدمات ويتم ترجمة هذه الرغبات الى خيارات استهلاكية تعتمد اضافة الى الذوق على قدرات استخدام الدخل .(موقع الويكبيديا ترجمة بتصرف)

النموذج الرياضي لنظرية المستهلك هو : $xp_X + yp_Y \leq \text{income}$ و يعني ان الكمية المطلوبة من السلع الاولى مضروبة في سعرها زائد الكمية المطلوبة من السلعة الثانية ضرب سعرها يجب ان يكون اقل او يساوي دخل المستهلك . (المرجع نفسه) .

*** السلع وتعريفها :**

السلعة : هي اي شيء يجلب استهلاكه منفعة للمستهلك . و تقسم هذه السلع الى بضائع او

سلع مادية مثل المواد الاستهلاكية و الى خدمات او سلع رضائية مثل خدمات الطبيب والحلاق . (Rynolds ,1973) .قد يمنح استهلاك السلعة منفعة وقتية مباشرة و في هذه الحالة تصنف السلعة على انها سلعة استهلاكية ، او قد يمنح استهلاكها منفعة غير مباشرة مثل الات المصانع و في هذه الحالة تصنف السلعة على انها سلعة راسمالية . (المرجع السابق) .

*** مرونة الطلب :**

هي مدى استجابة الكميات المطلوبة من سلعة ما للتغير في احد العوامل المؤثرة فيها ، ويمكن ان تكون هذه الاستجابة موجبة او سالبة و يمكا ان تكون كبيرة او قليلة . ومن اهم انواع المرونات :

1- مرونة الطلب السعرية : تقيس مرونة الطلب السعرية مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما للتغير في سعر هذه السلعة . و تعرف على انها نسبة التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة لتغير سعر السلعة بمقدار 1% .عادة تكون سالبة ويمكن اهمال الاشارة او استخدام القيمة المطلقة . (القدس المفتوحة ، 2000)

تصنيف الطلب حسب مرونة الطلب السعرية :

أ – الطلب غير المرن : و ذلك عندما تكون القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية اقل من الواحد صحيح ، وفي هذه الحالة تكون نسبة التغير في الكمية المطلوبة من السلعة اقل من نسبة التغير في السعر . (المرجع نفسه)

ب- الطلب المرن : و ذلك عندما تكون القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية أكبر من الواحد صحيح ، وفي هذه الحالة تكون نسبة التغير الكمية المطلوبة من السلعة اكبر من نسبة التغير في السعر . (المرجع نفسه)

ج- الطلب أحادي المرونة : و ذلك عندما تكون القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية تساوي الواحد صحيح ، وفي هذه الحالة تكون نسبة التغير الكمية المطلوبة من السلعة تساوي نسبة التغير في السعر . (المرجع نفسه) .

ولا نغفل هنا ان هناك حالتان خاصتان للمرونة هما : حالة الطلب عديم المرونة و هو عندما تكون قيمة المرونة صفرا وفي هذه الحالة تكون استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في السعر معدومة ، و الحالة الخاصة الاخرى هي حالة الطلب لا نهائي المرونة

وهو عندما تكون قيمة المرونة ما لا نهاية (∞) وفي هذه الحالة تكون استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في السعر غير متناهية .(المرجع نفسه)

العوامل المحددة لمرونة الطلب السعرية :

من اهم العوامل التي تؤدي لاختلاف مرونة الطلب :

طبيعة السلعة,نسبة الانفاق على السلعة من دخل المستهلك ، ويكون اقل مرونة كلما قلت هذه النسبة،توفر بدائل ، تعدد استخدامات السلعة

2-مرونة الطلب الدخلية : هي نسبة التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة لتغير دخل المستهلك بنسبة واحد بالمئة .اذن فهذا النوع من المرونة يقيس مدى استجابة الكميات المطلوبة من سلعة ما للتغير في دخل المستهلك . (المرجع السابق) .

و يمكن تطبيق ما ذكر على مرونة الطلب السعرية على المرونة الدخلية ايضا .

تصنيف السلع حسب قيمة مرونة الطلب الدخلية :

1- السلع العادية (Normal goods) : و تعرف على انها السلع التي تزداد الكميات المطلوبة منها مع زيادة الدخل وتكون مرونة الطلب الدخلية على هذه السلع موجبة اي اكبر من صفر .(القدس المفتوحة،2000)

2- السلع الرديئة(Inferior goods) : و تعرف على انها تلك السلع التي تنخفض الكميات المطلوبة منها مع زيادة الدخل ، وتكون مرونة الطلب الدخلية عليها سالبة ، اي اقل من صفر .(المرجع السابق) .

بالنسبة للسلع العادية (التي تكون مرونة الطلب الدخلية) فانها تقسم بدورها قسمين :السلع الضرورية والسلع الكمالية .

3-مرونة الطلب التقاطعية : تقيس مرونة الطلب التقاطعية مدى استجابة الكميات المطلوبة من سلعة للتغير في سعر سلعة اخرى . ويمكن ان تعرف على انها نسبة التغير في الكمية المطلوبة من السلعة أ نتيجة لتغير سعر السلعة ب بنسبة الواحد بالمائة . (المرجع نفسه)

تصنف العلاقة بين السلع حسب قيمة مرونة الطلب التقاطعية الى :علاقة تبادلية وعلاقة تكاملية .(المرجع نفسه بتصرف)

الدراسات السابقة :

من الدراسات السابقة في هذا الموضوع او ما يقاربه :

دراسة د.عبد الله الربيعي (2000م) و التي قام فيها بتقدير دوال الطلب على البترول ومشتقاته الرئيسية في الأردن ، وذلك باستخدام بيانات مقطعية من العام 1975 الى 1996 . و التي استنتج فيها ان نمو الطلب على المشتقات البترولية اعلى من معدل نمو السكان ، و اقل من معدل نمو الدخل ، وكذلك صعوبة استخدام مصادر بديلة للطلقة في الاردن و اخيرا ان الطلب على المشتقات النفطية في الاردن غير مرن ،اما فيما يخص العوامل المؤثرة في الطلب فقد حددها الربيعي على انها : سعر المشتقة نفسها ، متوسط دخل الفرد ، الاستقرار السياسي ، صافي التحويلات من الخارج ، عدد السكان (لانه اجرى دراسته تحت فرع الاقتصاد الكلي) .

من الدراسات السابقة ايضا رسالة ماجستير ل فيصل ابراهيم البدري (1427هـ) من جامعة الملك عبد العزيز بعنوان "تقدير الطلب على مشتقات النفط السعودي" ،والتي هدف الباحث منها الى عرض اهمية قطاع الصناعات التكريرية في الاقتصاد السعودي و حجم تاثيره على الناتج والدخل القومي ، كما قام باستخراج مرونات الطلب السعرية والدخلية و التقاطعية للمشتقات النفطية ، واستخدم هذه المرونات في تحليل سوق مشتقات النفط السعودي ورسم السياسة الخاصة به و من اهم افتراضاته في هذا البحث ان قيمة مرونات الطلب السعرية للمشتقات النفطية منخفضة ، بينما هي مرتفعة للدخلية .اخذ الباحث بياناته المتسلسلة من سوق الشتقات النفطية السعودي من عام 1970 – 1989 ،وتوصل الباحث الى ان كلا من ثمن الجازولين (البنزين) و الدخل و الاستهلاك السابق هي المتغيرات الاكثر اهمية في تفسير دالة الطلب عليه ،كما توصل الى ان سعر زيت الوقود الصناعي (السولار الصناعي) و الدخل و اجمالي طاقة الكهرباء (كسلعة بديلة له) و حجم رأسالمال المستخدم في القطاع الصناعي هي المتغيرات الاكثر اهمية في تفسير دالة الطلب عليه .اما بالنسبة للغاز فقد توصل الباحث الى ان كلا من ثمن الكيروسين (كسلعة بديلة) و الدخل وعدد السكان هي المتغيرات الاكثر اهمية في تفسير الطلب عليه .ومن اهم توصيات هذا البحث: تحويل السعودية من مصدر للنفط الخام الى مصدر للمشتقات النفطية ، وانشاء المزيد من مصافي النفط ، ويوصي ايضا باستخدام سياسات غير سعرية لتقليل الطلب السعودي على المشتقات النفطية .

من الدراسات السابقة أيضا ، توصل د.أ.خاكساري و زميله ب.بازاددار(2006) في دراستهما حول تقدير مرونة الطلب على الوقود في النقليات البرية في إيران والتي استخدم فيها الباحثان بيانات عن هذا القطاع و عن الوقود المستخدم فيه على شكل بيانات مقطعية من سنة 1971 الى سنة 2003 توصلا الى أن : ان معدل النمو في الطلب على الوقود أعلى من معدل القيمة المضافة إلى القطاع ، وإلى أن مرونة الطلب الدخلية بين الطلب على الوقود والعائد على النقليات البرية غير مرن (أقل من واحد صحيح) .

في دراستها "تفسير التباين في المرونة في تقدير دالة طلب البنزين في الولايات المتحدة " تنقل مولي أسبي(1996) عن تحدث الدراسات السابقة للموضوع عن حساسية الطلب للتغير في الاسعار ،كذلك تكمل أسبي ان التغير في الطلب على البنزين يمكن ان يشرح الختلاف في استهلاك الغاز و المسافات التي تقطعها السيارات و الضريبة البت تجنيها الحكومة

ومن المتوقع أن يكون لرتفاع الدخل تأثير في إستهلاك المحروقات و في إقتناء السيارات ، وفي المسافات التي تقطعها السيارات ،وتقول : ان العلاقة ما بين الطلب على البنزين و اسعار المحروقاتقات الأخرى و الدخل ما تزال قوية .

من المتغيرات المستقلة التي إستعملها غارباسيتش (1989) في تقدير دالة الطلب على المرحوقات في تايوان: الدخل، سعر البديل، ثمن المواصلات (في تقدير دالة الطلب على السولار والبنزين) .

في مقال حول توقعات التغير في الطلب على البنزين في الولايات المتحدة يورد جاك بيكهام (2009) و إستنادا إلى تحليل تيري هيجنز مدير مؤسسة هارت للطاقة حسب إستبيان لها المعلومات التالية :

أن طلب الولايات المتحدة على البنزين سيواصل إنحداره من 10 مليون لتر سنة 2009 إلى 8.8 مليون لتر سنة 2030 ، كذلك فإن الطلب على البنزين في الأتحاد الأوروبي سينخفض في نفس الفترة ،أما في آسيا و المحيط الهادي فإن الطلب سيرتفع و لكن بالمحصل النهائية فإن الطلب العالمي سينخفض ،والسبب كما يقول هيجنز حسب نقل بيكهام هو إستخدام الإيثانول المقطر في المركبات ،كذلك فإن الطلب على البنزين المقطر سينخفض من نسبة 1/0.9 الى نسبة 1/0.7 عام 2030 .

قام باتريك اندرسون ورفاقه الباحثون في مركز ماكيناك للسياسات العامة بجامعة ميشيغن

بحساب مرونة الطلب السعرية للطلب على البنزين وكانت على النحو التالي :

مرونة الطلب على البنزين (على المدى القصير) 0.2 ،مرونة الطلب على البنزين (على المدى الطويل) 0.7،كمايتأثر الطلب على الخضار والفواكه الطازجة (سلع أساسية) بدلالة إحصائية مع كل من أسعارها ، و لكن لا تتأثر بالتغير في الأنفاق ، و وجد ان المرونة السعرية بين النوع و سعر ما يعتبر بديلا له غير مرنة .

مثال البرتقال مع الجربفروت 0.14015- ، التفاح مع الجاص 0.31735 – ، الفراولة مع العنب 0.01092 –

كما وجد أن الخضار الأكثر أساسية مثل البندورة وجد ان مرونة الطلب عليها نسبة لأسعار البدائل قليلة جدا و تراوحت ما بين 0.00296– مع الفلفل و 0.0689– مع الخس .

في بحثهما حول تقدير دالة الطلب على لحوم الأغنام(سلعة جيدة أساسية) في منطقة الرياض بالسعودية أوضح آل سلطان و إسماعيل (2006) أن هناك تأثير معنوي قوي بين الكمية المستهلكة و بين كل من الدخل الشهري للفرد وعدد أفراد الأسرة و خلصا إلى وجود عناصر اخرى مؤثرة في الأستهلاك بسبب تدني معامل التحديد (R^2) إلى أقل من 50% .

وبينا أن هذه السلعة يختلف تصنيفها بإختلاف مستوى الدخل الفردي ، فبينماهي سلع كمالية عند مستويات الدخل الدنيا (أقل من 1500 ريال حسب تصنيفهم) ، هي سلعة أساسية عند مستويات الدخل العليا .و على جميع الأحوال فإن المرونة الدخلية لهذه السلعة هي غير مرنة .

بين بايوت ، ماجوركان وسيجوا(2006) أن هناك علاقة بين الكمية المستهلكة من المحروقات في الماصلات وبين كفاءة الطرق ،و إقترحوا إستبدال السولار والبنزين في المواصلات بالغاز الطبيعي وخصوصا في قطاع النقل العام لتقليل التلوث البيئي .

قدر جميل (2005) بناءا على حسابات موثقة أن عائدات الدول الصناعية من الضرائب المحلية على مشتقات النفط فقط وليس كل العائدات حوالي ضعفي عائدات الدول المصدرة للنفط ، بينما تقفز هذه العائدات إلى خمسة أضعاف عائدات الدول المصدرة للنفط في حالة الشركات النفطية الكبرى .

توقع المؤيد (2006) استمرار نمو الطلب على المشتقات النفطية و خصوصا صديقة البيئة (قبل الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة) وارتفاع اسعار النفط ومشتقاته الصديقة والغير

صديقة للبيئة و اقترح تحول الدول العربية المصدرة للنفط الخام الى دول مصدرة للمشتقات النفطية لزيادة الارباح .

الباب الرابع : إجراءات الدراسة

منهجية الدراسة

النموذج القياسي :

يهدف النموذج القياسي غلى تقدير دالة الطلب الكمية المطلوبة من المشتقات النفطية تحت الدراسة(السولار، البنزين) كمتغير تابع باستخدام العوامل الاقتصادية المؤثرة فيها كمتغيرات مستقلة وهي سعر المشتقة النفطية نفسها ، سعر السلعة(المشتقة) البديلة لها ، سعر السلعة المكملة لها ، الدخل ، عدد السكان ، و اختبار امكانية تاثير عناصر اخرى غير اقتصادية هي درجة الحرارة والحصار الصهيوني .

ويستخدم في هذه الدراسة لهذا الغرض الشكل اللغوريتمي لمعادلة كوب دوغلاس باخذ اللوغريتم الطبيعي لهذه المتغيرات جميعا وفق الشكل التالي :

$$LnQ = Ln\beta_0 + \beta_1 LnP_1 + \beta_2 LnP_2 + \beta_3 LnI + \beta_4 LnPOP + \beta_5 LnP_3 + (\beta_L LnTEmp + \beta_7 \ln CLOS)$$

حيث يمكن العودة للقياسات الفعلية بعكس اللوغاريتم باستخدام العدد النيبيري (e) (الربيعي ،2000) و (Garbasic,1989).

حيث :

Q : الكمية المطلوبة من المشتقة النفطية ،p1: سعر المشتقة النفطية،I :حصة الفرد من الدخل المتاح،P2 :سعر السلعة البديلة لها،C: عدد المستهلكين ،P3: أسعهار السلعة المكملة وسنفترض هنا اسعار السيارات كسلع مكملة .

البيانات

تم جمع البيانات التي سيتم تقدير دالة الطلب منها من بيانات مقطعية (Cross Section) للاشهر من سنة 2001 الى سنة 2006 بمعدل 72 مشاهدة لكل متغير وتاليا الملاحظات على كل من المتغيرات المذكورة .

الكميات :

تعذر الحصول على بيانات تتعلق بالكميات لاي من السولارو البنزين من هيئة البترول الفلسطينية رغم المحاولات الكثيرة ، فتم الاستعاضة عنها ببيانات منشورة من الجهاز

المركزي للاحصاء الفلسطيني في مسح الطاقة في الاراضي الفلسطينية من الكتاب رقم(1) الى رقم(6) للكميات المستوردة من دولة الكيان الصهيوني على افتراضين :

الاول : ان كل المشتقات النفطية المستوردة للاراضي الفلسطينية تأتي حصرا من دولة الكيان حسب اتفاقية باريس بين الطرفين .

الثاني : أن الكميات المعاد تصديرها من الأراضي الفلسطينية معروفة على شكل نسبة سنوية من الكمية الكلية المستوردة . وهذه النسب تراوحت حسبما افادت المسوحات المذكورة في النقطة السابقة ما بين 2.4% و 0.9% بمعدل 1.5% و أخذت اتجاها تنازليا منذ انتفاضة الاقصى سنة 2000 .

و عليه تم احتساب الكميات التي ستدخل التقدير على الشكل التالي :

الكمية المطلوبة في السوق = الكمية المستوردة – الكمية المعاد تصديرها

= 0.95 * الكمية المستوردة .

الأسعار :

تم الحصول على البيانات المتعلقة بالأسعار من بيانات من الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، مع ملاحظة ان أن البنزين موجود في السوق الفلسطيني على ثلاث أشكال هي : أوكتان 95 ،96، 98 وعليه تم حساب السعر للبنزين على انه معدل السعر بين اسعار هذه الاشكال الثلاثة .أما بالنسبة لاسعار السلع المكلة وهي في حالتنا السيارات فقد تم حساب سعر السلعة المكملة للسولار على اساس معدل اسعار 3 انواع من السيارات التي تعمل على السولار كوقود هي و كذلك الامر بالنسبة للبنزين وكانت السيرات هي وقد تم الحصول على البيانات بحساب معدل اسعار 3 سيارات تعمل بالسولار هي تويوتا تاندر ،مرسيدس بنز كلاس سي و فورد اكسبلورر كما وردت في قوائم تقدير الثمن الشهرية (الدفتر) لدى احدى شركات التامين فضلت عدم الافصاح عنها أ امنا بالنسبة للبنزين فقد تم الاحتساب نفس الطريقة لثلاثة انواع هي كيا سيدان ، هيونداي اكسنت، فولفو اس

الدخل :

لما تعذر الحصول على مؤشر شهري للدخل ، تم الحصول من الإحصاء الفلسطيني على مؤشر سنوي للدخل المتاح للفرد في الاراضي الفلسطينية للسنوات من 2001–2006 تم تحويل القيمة من الدولار إلى الشيكل حسب سعر صرف الدولار على الشيكل في كل شهر

من الاشهر ال72 المذكورة ، وقد تم اخذ البيانات المتعلقة بتحويل العملة من الموقع المتخصص (www.oanda.com) وبذلك يكون الدخل المستخدم في التقدير حسب المعادلة التالية :

الدخل في ذلك الشهر = معدل الدخل المتاح في تلك السنة بالدولار * سعر صرف الدولار على الشيكل في ذلك الشهر .

أعداد السكان :

تم اخذ بيانات للاعداد مرصودة عند فترات معينة من موقع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني و معالجة هذه البيانات للحصول على الاعداد الشهرية المطلوبة في هذه الدراسة وفق الالية التالية :

1-حساب معدل النمو بين كل فترة مرصودة واخرى .

2- قسمة معدل النمو خلال هذه الفترة على عدد الاشهر المشمولة بها .

3-حساب عدد السكان في الشهر حسب المعادلة :

عدد السكان في الشهر(ن) = عدد السكان في الشهر (ن-1)+ معدل النمو المحسوب في البند 2 اعلاه .

درجة الحرارة :

تم اخذ البيانات المتعلقة بدرجة الحرارة على اساس المعدل ما بين الدرجة العظمى والدرجة الصغرى في اليوم 15 من ذلك الشهر في مدينة القدس الشريف متوسطة الحرارة بين المدن الفلسطينية (ليست بدرجة حرارة قليلة مثل رام الله والخليل ولا درجة حرارة عالية مثل أريحا و غزة) .

تم تسجيل درجات الحرارة للاشهر من كانون ثاني سنة 2004 الى كانون أول سنة 2006 من الموقع المتخصص (www.underground.com) أما الأشهر من كانون ثاني سنة 2001 الى كانون أول 2003 من تقديرات الموقع المختص (www.wheatherbase.com) .

أيام الأغلاق :

لم نتوصل إلى بيانات شهرية حول عدد ايام الاغلاق كمتغير وسيط للتعبير عن شدة الحصار الصهيوني على الاراضي المحتلة لجميع الاشهر المذكورة .

لكن وجدنا بيانات حول ذلك من موقع منظمة "بيتسيلم" الصهيونية الرسمي على الانترنت

ولكن للاشهر من كانون ثاني سنة 2005 إلى تموز 2006 فقط .

مشاكل واجهت البحث :

1- عدم توفر بيانات للبحث مثل اضطرارنا لاستثناء تقدير الغاز والكاز من البحث لعدم توفر اسعار للغاز في الجهاز المركزي الاحصائي و عدم قدرتنا على الحصول على اسعار السلع المكملة لهما .

2- اللجوء الى المعادلات لحساب القراءات الشهرية في حالة عدد السكان و اسعار السيارات لعدم توفر بيانات شهرية لها ؟.

3-عدم القيام باختبار اسعار سلع اخرى في النموذج كسلع مكملة .

4-كان الاولى في ادراج درجة الحرارة في النموذج ادراجه على شكل متغير محايد (Dummy variable) وليس كمتغير اصيل كما قمنا به .

الباب الخامس : النتائج و تحليلها

بداية لا بد من الاشارة الى انه لم يكن بالامكان استخدام متغير ايام الاغلاق في التقدير بسبب قلة عدة المشاهدات فيه .

السولار : تم تحديد دالة الطلب على السولار على النحو التالي :

المتغير	نموذج 1	نموذج2	نموذج 2 معدل
C	-803.5949 (286.0997)	-803.5949 (291.7320)	-46.23345 (46.36158)
لوغريتم سعر السولار	-2.799397 (0.437532)	-2.799397 (0.448048)	-1.714972 (0.837389)
لوغريتم سعر البنزين	1.675529 (0.806771)	1.675529 (0.906556)	-0.308614 (0.428342)
لوغريتم سعر السيارات	-60.16377 (31.04221)	-60.16377 (31.54262)	12.91625 (1.888292)
لوغريتم الدخل	5.147178 (0.883179)	5.147178 (0.878563)	3.317623 (1.101262)
لوغريتم عدد السكان	87.83699 (37.90712)	87.83699 (38.59084)	5.979553 (2.829286)
لوغريتم درجة الحرارة	--	-803.5949 (0.091545)	--
معامل التحديد مربع أر R^2	0.77138	0.777245	0.851942
مربع ار المنضبط $\overline{R}^2$	0.75406	0.756682	0.838062

مقياس اكايكي	0.14188	0.143672	0.253022
مقياس شوارتز	0.331603	0.365014	0.29941
ديربان –واتسون	1.086339	1.107631	61.37735
قيمة اف	44.53773	37.79999	61.37735
احتمالية اف	0	0	0

بالنظر الى مقياس اكايكي وشوارتز للنموذجين الاول والثاني نجد انهما اقل في النموذج الاول وعليه سنختاره على الرغم من ان معامل التحديد مربع ار اعلى في النموذج الثاني .
بنتيجة اختبار ديربن واتسون على عامل التحديد الذاتي (autocorrelation) و جد هناك عامل تحديد ذاتي في هذا النموذج سنقوم بفكه باعادة التقدير واضافة معامل الضبط (AR(1)) و نتيجة هذا التقدير مرصودة في عمود النموذج الثالث اعلاه .

النتائج :

1–العوامل المؤثرة في الطلب على السولار هي : سعر السولار ، سعر السيارات التي تعمل بالسولار(كسلعة مكملة)، الدخل المتاح بالشيكل و عدد السكان.
2–توافقت الاشارات لمعاملات هذه المتغيرات مع النظرية الاقتصادية .
3–خالفت مرونة الطلب باشكالها الثلاث (السعرية، التقاطعية، الدخلية) النظرية الاقتصادية الطلب مرن في الحالات الثلاث الا في حالة سعر البنزين السلعة البديلة الغير مائز احصائيا .

تعليق على النتائج :

كان ترتيب المتغيرات المستقلة من حيث قوة التاثير في الكمية المطلوبة من السولار على النحو التالي : سعر السيارات ، عدد السكان، الدخل، ثم السعر .
كان الحد المطلق : كبير ويرجع السبب في ذلك الى عدم شمول عناصر اخرى في التقدير مثل اسعار السلع المكملة للسولار في تلك الفترة مثل اسعار المواصلات العامة و معدات الصناعة الاخرى ، و في هذا المجال لم تشمل ايضا اسعار الكهرباء كسلعة بديلة للسولار في بعض المجلات ، كذلك ايام اغلاق الاحتلال وخصوصا للقطاع .
سعر السولار : وافقت اشارة سعر السولار النظرية و خالفت مرونته النظرية و عن تحليل سبب هذه للنظرية نتوقع ان المرونة بين الكمية المطلوبة و بين السعر مرنة بسبب ان معدل الدخل في الاراضي الفلسطينية قد تراجع و لفترة طويلة جعل مع هذا التراجع المواطنون يبحثون عن البدائل حتى للمواد الأساسية و منها السولار ، فكان اي ارتفاع على سعره

يسبب تراجعا اكبر في الكمية المطلوبة منه واي انخفاض يسبب سرعة في ارتفاع الكمية المطلوبة منه ، من مظاهر هذه البدائل للسولار عودة العديدمن مواطني القطاع للعمل على العربات التي تجرها الحيوانات كبديل للمواصلات العامة.

سعر البنزين : كان غير مائز احصائيا على مستوى ثقة 5% .

الدخل : كانت العلاقة بين الدخل و الكمية المطلوبة من السولار متوافقة مع النظرية من حيث الاشارة ومخالفة له من حيث المرونة ، و يفسر ذلك على ما ذكر اعلاه من البحث عن البدائل بسبب تراجع الدخل لفترات طويلة .

ب البنزين :

تم تحديد دالة الطلب على السولار على النحو التالي :

المتغير	نموذج 1	نموذج2	
C	-125.773 (32.62844)	150.5320 (61.55530)	
لوغريتم سعر البنزين	-0.580819 (1.025205)	1.604232 (1.148582)	
لوغريتم سعر السولار	- 0.794425 (0.568154)	-0.546315 (0.640242)	
لوغريتم سعر السيارات	-2.653804 (0.966975)	-0.740467 (0.975766)	
لوغريتم الدخل	1.185841 (1.236607)	1.90054 (1.344379)	
لوغريتم عدد السكان	9.906101 (2.247639)	-10.23776 (4.037142)	
لوغريتم درجة الحرارة	--	-0.191102 (0.133355)	
معامل التحديد مربع أر R^2	0.313937	0.1947	
مربع ار المنضبط $\overline{R}^2$	0.261963	0.120365	
مقياس اكايكي	0.630739	0.818753	
مقياس شوارتز	0.820451	1.040095	
ديربان –واتسون	2.14620	1.950074	
قيمة اف	6.040226	2.619216	
احتمالية اف	0.00016	0.024559	

بالنظر الى مقياس اكايكي وشوارتز للنموذجين الاول والثاني نجد انهما اقل في النموذج الاول وعليه سنختاره و كذلك فان معامل التحديد مربع ار اعلى في النموذج الأول .

بنتيجة اختبار ديربن واتسون على عامل التحديد الذاتي (autocorrelation)على عدم وجود عامل تحديد ذاتي في هذا النموذج .

النتائج :

1-العوامل المؤثرة في الطلب على البنزين هي : عدد السكان و اسعار السيارات اسعار السيارت التي تعمل بالبنزين اما بقية العناصر فلم يثبت تمايزها الاحصائي على مستوى ثقة 5% .

2-توافقت الاشارات لمعاملات هذه المتغيرات مع النظرية الاقتصادية ما عدا اشارة سعر البنزين(السلعة البديلة)

3-وافقت مرونة الطلب السعرية والتقاطعية بالنسبة لسعر السلعة البديلة الفرضية الاساسية بينما خالفت مرونة الطلب التقاطعية بالنسبة لسعر السيارات و الدخلية النظرية الاقتصادية فكان الطلب مرنا في الحالتين .

تعليق على النتائج :

1-كان ترتيب المتغيرات الالمستقلة بالنسبة لقوة تاثيرها في الطلب على البنزين على الشكل التالي : عدد السكان، سعر السيارات،الدخل،سعر السولار ثم سعر البنزين .

2-كان الحد المطلق : كبير ويرجع السبب في ذلك الى عدم شمول عناصر اخرى في التقدير مثل اسعار سلع اخرى مكملة للبنزين في تلك الفترة مثل معدات الصناعة ، كذلك ايام اغلاق الاحتلال وخصوصا للقطاع ، وكذلك خروج سعر البنزين من التقدير لعدم تمايزه الاحصائي

3-سعر البنزين : كان غير مائز احصائيا

4-الدخل : كان غير مائز احصائيا ايضا .

التوصيات

1- على المدى الطويل استيراد النفط الخام بدل المشتقات الجاهزة لتوفير الفروقات العالية بين سعر النوعيتين .

2- ايجاد جهاز رقابي اكثر فاعلية على تسعير و كميات المشتقات النفطية المستهلكة في الاراضي الفلسطينية .

3- البدء بتحويل بعض اتجاهات استهلاك البنزين و السولار مثل السيارات الى استهلاك

الغاز لسببين :

أ–عدم وجود احتمالية كبيرة لوجود مخزون من النفط في الاراضي الفلسطينية و بالتالي توقع الاستمرار في استيراد النفط من العالم(بالنسبة لدولة الكيان الصهيوني) ، بينما اتفاقية الغاز بين مصر ودولة الكيان الصهيوني تعطي الاخيرة الغاز الطبيعي بشعر تشجيعي يقترب من سعر التكلفة .

ب– التاثير البيئي الاقل سوءا للغاز في بلد صغير المساحة مثل الاراضي الفلسطينية .

4– تشجيع الافكار الخلاقة فيما يخص ابحاث البدائل النفطية في ضوء تنامي الابحاث حول الطاقة البديلة وفي طور توقعات انحسار حقبة النفط .

5–اعادة النظرباتفاقية باريس (كتطلع) وخصوصا فيما يتعلق بموضوع المشتقات النفطية

قائمة بالمراجع :

أ.المراجع باللغة العربية :

1–البدري، فيصل ابراهيم ، ومحيي الدين ايوب و فريد فلمبان، **تقدير الطلب على مشتقات النفط السعودي** ' رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبد العزيز،(1427هـ)

2–الربيعي ، عبد الله ، **تقدير الطلب على البترول ومشتقاته الرئيسية في الاردن حتى عام 2010** ، دراسات ، العلوم الادارية ، مج 22 ، عدد 2 ،.2000

3–آل سلطان ،مهدي بن معيض و صبحي محمد إسماعيل ، **تقدير دالة الاستهلاك للحوم الأغنام المحلية بمدينة الرياض** ، جامعة الملك سعود ، مركز بحوث كلية علوم الأغذية والزراعة ،2006

4–المؤيد، حسين ، **صناعة التكرير و التشريعات الاجتماعية** ، مؤتمر الطاقة العربي الثامن

5– جامعة القدس المفتوحة ، **مباديء اقتصاد 1** ، منشورات جامعة القدس المفتوحة،2000

6–خان، كارولين محمود ، أحمد حامد نقادي وفريد هاشم فلمبان ، **محددات الطلب على النقود في المملكة العربية السعودية** ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ،1427/2006 .

7–خياط،محمد نجيب غزالي ، **دالة الطلب على التمويل الأستهلاكي في مدينة جدة** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الأقتصاد والأدارة ، مج20،ص،2006/.1427

8–طاهر، جميل ، **عائدات الدول المستهلكة وشركات النفط من البرميل تتجاوز عائدات المنتج له** ، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)/دراسات و ابحاث ، 2009/3/24)

9–الطباع ، ماهر ، **اتفاقية باريس بين السلطة الوطنية الفلسطينية و(اسرائيل)** ، المدونة على الانترنت ، شوهدت 28–4–2009) .

10–مؤتمر العمل العربي/الدورة الرابعة والثلاثين ، البند العاشر ، شرم الشيخ ، مصر ، 2008/3/1

ب . المراجع باللغة الانجليزية :

1-Asby ,Molly**, Spslfy the variation of energy consumption in USA energy journal** , site www.allbussines.com ,1996, seen 2/4/2009
2-Anderson , Patrick , others , **price elasticity of demand , Mackinac Center for public polices** ,Michigan university , 2006 .
3-Bayout , Geraldine , others , **analysis and progress on the transitions energy in Philippines** ,Philippines university , koyson city ,2006
4-Beckam , Hart , **diminishing of the Gasoline demand until 2030** , Hart analysis ethanol and diesel news ,31/3/2009, site www.allbussines.com ,seen 10/4/2009
5-Garbasic, Christopher, **Demand on gasoline ,diesel and engines fuel in Taiwan** , energy journal ,1/4/1989, site www.allbussines.com , seen 10/4/2009
6-Khaskari ,A ,B. Bazadar , **demand on fuel elasticity in transition sector in Iran**, quarter economics journal, Tehran university , press 6 ,2006
7-Reynolds, **microeconomics analysis and polices** ,Irwin ,1973
www.oxfordeconomics.com ,12/2008,seen 2/4/2009
8-You ,Zhang ,others , **consumer demand on fruits and vegetables in USA**, agriculture research unit , Georgia university ,431,1998
www.zedny.org , seen in 5/8/2009